

# عطشى (للحق) في المياه

سياسة عدم تزويد المياه للمجتمع البدوي  
في القرى الغير معترف بها في النقب

صيف 2014



Negev Coexistence Forum for Civil Equality  
منتدى التعايش السلمي في النقب من أجل المساواة المدنية  
פורום נגב-דוקיום בגב לשוויון אזרחי

هذا التقرير تم تحضيره بدعم من  
عدة متبرعين بما فيهم القسم  
القطري في وزارة الخارجية  
السويسرية.

## جدول المحتويات

1. ملخص تنفيذي.....3
2. مقدمة .....8
3. الحق في المياه -خلفية نظرية وتاريخية.....12
  - 3.1. الحق في المياه في اسرائيل.....17
4. قطاع المياه في القرى الغير معترف بها -الصورة الحالية .....21
  - 4.1. "الموصلون" - قرية كاملة انبوب واحد.....21
  - 4.2. "الغير موصلين" - نقل وتخزين مياه في الصحاريج.....24
5. مقاضاة المياه - المناقشات القضائية حول قطاع المياه والقرى الغير معترف بها.....26
  - 5.1. استئناف المجلس للقرى الغير معترف بها 2001 استئناف 3586/01.....26
  - 5.2. استئناف ابو مساعد (القرى الستة) 9535/06 .....34
6. طريقة الجباية وتكلفة المياه في القرى الغير معترف بها.....42
  - 6.1. تعرفه المياه.....42
  - 6.2. حساب مجتمعي-جماعي.....49
7. سياسة المياه في القرى الغير معترف بها وحق الانسان في المياه ملخص التقرير .....54
8. توصيات.....59

## 1. ملخص تنفيذي

سكان القرى الغير معترف بها الذين يبلغ عددهم 73.000 الف نسمة يعانون منذ عشرات الاعوام من التمييز القاسي في امكانية الوصول للبنى التحتية والموارد. النقص في امكانية الوصول للمياه هو احد التعبيرات الرئيسية لهذا التمييز. المياه المخصصة لسكان هذه القرى ليست بكميات كافية، باهظة الثمن وغير آمنه للشرب بالاضافة الى ذلك فهم يواجهون نظام بيروقراطي صعب يقوم بتقييد امكانياتهم للوصول للمياه.

امكانية توفير المياه للقرى الغير معترف بها تقسم الى قسمين: مجتمعات موصولة مع المياه ومجتمعات غير موصولة بها.

في السنوات الاخيرة تمت الموافقة للمجتمعات الموصولة بالمياه للاتصال بشكل مستقل لنقاط المياه الخاصة بشركة "مكوروت". المجتمعات الاخرى الغير موصولة لا تملك موافقة للاتصال مع نقطة مياه. يحصل السكان على المياه عبر اقتنائها من مزودين خاصين ويتم تخزينها في صهاريج المياه لعدة ايام.

قضية المياه في القرى الغير معترف بها نوقشت مرات عدة من خلال استئنافات قدمت لمحكمة العدل العليا، الاستئناف الاول من ضمن الاستئنافين المذكورين في التقرير، قدم عام 2001 عبر عدة منظمات وممثلين عن القرى الغير معترف بها. قدم الاستئناف عن

نقص في امكانية وصول المياه في القرى الغير معترف بها وادعى بان هذا النقص يمنع السكان في القرى الغير معترف بها من الحق في العيش بكرامة، وحق الانسان في المياه وحتى قانون المياه الاسرائيلي. رفضت المحكمة ادعاءات الاستئناف ولكن في قرارها نقلت معالجة قضية المياه في القرى الغير معترف بها للتنفيذ حسب طلبات فردية وبذلك تم اعادة بناء لجنة المياه من جديد.

هذه اللجنة عملت ضمن "سلطة تنظيم استيطان البدو في النقب" واليوم تعمل هذه اللجنة ضمن "سلطة المياه" ولها تم توجيه الطلبات الفردية للمجتمعات التي تضم 10 عائلات واكثر للوصول مع المياه. لكن مع مرور السنوات تبين بان لجنة المياه تعمل كجسم بيروقراطي قاسي، الذي نادرا ما صُددق طلبات الحصول على المياه وتشتت اللجنة قبول الطلبات حسب عدة شروط متعلقة في ادارة تفاوض مع الدولة حول الشكاوي المقدمة على ملكية الارض للعائلات ذاتها. خلال 13 عام من عمل لجنة المياه فقط 15.7% من الطلبات الموجهة لها تم الموافقة عليها، على الرغم من ملائمة العائلات الشروط الموضوعه من قبل المحكمة.

مثال على ذلك: عائلة ن' من القرية الغير معترف بها تل عراد، والتي تعدادها 128 انسان ينتمون ل 15 عائلة مختلفة توجهت اكثر من 20 مرة للجنة المياه ورفضت طلباتهم مرة بعد مرة.

عريضة اخرى معروضة في التقرير قُدمت عام 2006 عبر مندوبين

يمثلون 6 قرى غير معترف بها استأنفت على الرفض من قبل لجنة المياه ومن المحكمة المركزية بصفتها المحكمة لشؤون المياه. تمت الموافقة على الاستئناف بشكل جزئي، فريق القضاة اعاد طلبات 3 ممثلين للبت فيها مرة اخرى في لجنة المياه وفي حين انها قبلت الرفض للقرى الثلاثة الاخرى.

بعد ذلك اعترف الحكم للمرة الاولى في امكانية الوصول للمياه كشرط لتنفيذ الحق في العيش بكرامة وبذلك اجبر الدولة على توفير



صهريج مياه في قرية العراقيب الغير معترف بها، مشكلة الوصول للمياه هي من المشاكل الرئيسية في القرى الغير معترف بها. تصوير: دانيال انشرين

ادنى امكانية للوصول مع المياه. بالمقابل اشار فريق القضاة بان للدولة الحق في ربط موضوع الاراضي في القرى الغير معترف بها مع موضوع المياه.

موضوع موسع نوقش في التقرير وتحول لنقاش مركزي في الحياة اليومية لسكان القرى الغير معترف بها، وهو التكلفة الباهظة التي يدفعونها للحصول على المياه. تعريفه المياه في القرى الغير معترف بها تسمى بتعرفة "سلطة المياه" "مستهلك غير مزود" هي اعلى تكلفة يتم دفعها من بين تعرفه المياه التي جمعت للاستهلاك البيتي. اليوم وبعد ازدياد الاسعار في عام 2010 سعر المياه لمترا مكعب مضاعف اكثر واليوم يقف على 9.05 شاقل دون ضريبة، بالمقارنة تعرفه المياه المجمعة من سكان المدن الذين يدفعون حساب المياه "لشركات المياه" يقف على 7.53 شاقل وسكان السلطات المحلية يدفعون حسب تعرفه المياه 4.48 شاقل دون ضريبة. نتيجة للتعرفة المكلفة حسابات المياه لسكان القرى الغير معترف بها تصل لعشرات الاف الشواقل شهريا التي تسبب عبء مالي ثقيل لا يمكن دفعه احيانا.

بالاضافة الى هذه الاسعار انظمة المياه في القرى الغير معترف بها هي انظمة ممولة ومحفوظة عبر السكان انفسهم.

السكان مسؤولون عن مد البنى التحتية لشبكة المياه وايضا هم المسؤولون عن الصيانة المستمرة وللعناية في موضوع مياه الصرف

الصحي. على عكس المستهلكين البيتين الاخرين الذين تشمل حسابات المياه الخاصه بهم هذه النفقات, الدفع لانشاء البنى التحتية بالاضافة الى اسعار المياه باهظة الثمن يتبين بان الاسعار ليست الاعلى فقط بل غير عادلة ايضا.

هذا الوضع, الذي تعاني به شريحة واسعة من الافتقار للمياه ومنها امكانية الوصول مع المياه والغير كافية عدا عن اسعار المياه المكلفة التي تتناقض مع المعايير الدولية لحق الانسان في المياه, التي صيغت في الاتفاقية للحقوق الاقتصادية الاجتماعية التربوية وتم التصديق عليها في الاجتماع العام للأمم المتحدة.

الوضع الحالي الذي تعيشه القرى الغير معترف بها من انعدام الامكانية للاتصال مع المياه بجودة عالية وبكمية كافية, تضع سكان هذه القرى بشروط حياة صعبة التي تسبب الضرر لمدخوله, بصحتهم وحثهم للتعامل مع صعوبات وجود يومية حتى الوصول الى ازمة انسانية.

## 2. مقدمة

تسكن القرى البدوية الغير معترف بها 173.000 نسمة على الرغم من ان هذه القرى مأهولة منذ عشرات السنين الا انه لا يوجد لسكانها مياه في البيوت وهكذا يمنع عنهم حقهم في المياه.

في الماضي الغالبية العظمى من القرى لم تتوفر فيها اي امكانية للوصول الى المياه فاضطر السكان في ذلك الوقت للقبول بوسائل بديلة مثل استخدام صهاريج المياه او عربات المياه او استعمال مياه الشتاء عبر صهاريج المياه. اما اليوم وبعد احكام المحاكم حول الحقوق الاساسية: كرامة الانسان وحرته وحقه في المياه، الدولة مجبرة على توفير امكانية للوصول للمياه. قرى عديدة وصلت مع نقاط المياه الخاصه بشركة مكوروت نقاط المياه هذه موزعه على خطوط المواصلات الرئيسية في النقب. على الرغم من الاتصالات مع المياه امكانية الوصول اليها في القرى الغير معترف بها ما زالت صعبة، جودة المياه رديئة، وكميتها غير كافية وتكلفتها باهظة.

جودة، كمية وتكلفة المياه هي المعايير التي تتركب حق الانسان في

<sup>1</sup> عدد السكان في القرى الغير معترف بها مأخوذ من تقدير تم حسابه بعد ان تبين احصاء عدد سكان النقب وبلدات وعدد جميع السكان المسلمين في لواء بئر السبع في الاحصاء السنوي لعام 2013 لمكتب الاحصاء المركزي. يمكن رؤية المعطيات على موقع [http://www.cbs.gov.il/shnaton64/st02\\_15x.pdf](http://www.cbs.gov.il/shnaton64/st02_15x.pdf) لذلك اعداد السكان في القرى من الممكن ان تكون اعلى بكثير بسبب تسجيل بعض سكان تلك القرى في بعض البلدات.



المياه التي تم الاعتراف بها عبر هيئات دولية عديدة بما في ذلك الاجتماع العام في الامم المتحدة واللجنة للحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية. يمكن القول بشكل قاطع بانه حتى اليوم ما زال سكان القرى الغير معترف بها في النقب لا يحصلون ولا ينفذون حقهم في المياه.

للتأكيد على ادعائنا نورد امثلة من القرى التي حصلت على الحق في الاتصال بنقاط مياه. قطر الاتصال عادة هو بوصة واحدة (يساوي قيمة 2.54 سم) فقط مما لا يكفي جميع سكان القرية او عشرات العائلات المتصلة مع هذه النقطة. في بعض الاحيان جزء من العائلات لا تتمتع بضغط مياه طبيعي أبدا او في بعض ساعات اليوم وتضطر هذه العائلات لتخزين المياه في صهاريج. بالاضافة الى ذلك جودة المياه المستهلكة في القرية لا يتم الاشراف عليها بواسطة معيار معين، مثلما يحدث عند مستهلكي المياه في البيوت. البنية التحتية للمياه لا توزع بواسطة الدولة بل يتم ادارتها بواسطة السكان انفسهم بشكل فردي. جودة المياه المستهلكة غير معروفه. عواقب جودة المياه على صحة السكان غير واضحة وعلى ما يبدو بانها لم تفحص بشكل اساسي ابدا. على الرغم من ذلك تعريف المياه التي عبرها يتم حساب المياه في القرى الغير معترف بها هي تعريف المياه الاكبر من بين جميع المستخدمين البيتين في اسرائيل وايضا تعريف المياه في القرى الغير معترف بها اعلى من حساب المياه الذي تتم جبايته في المدن والمجالس المحلية والاقليمية، وعلى الرغم

من ذلك وعلى عكس جيرانهم المدنيين تعرفه المياه لا تشمل خدمات الصرف الصحي, وايضا السكان انفسهم هم من يقومون باخلاء مياه الصرف الصحي, وبهذا تكون نفقات استهلاك المياه باهظة جدا وتشكل مسار مركزي في نفقات العائلة, بالعادة يكون سكان القرى الغير معترف بها في حالة اقتصادية صعبة, وعليه فان تكلفة المياه الباهظة تشكل عائق امام الحصول الى المياه.



انبوب مياه ممتد على طول الطريق لقرية "المكيما" الغير معترف بها.

بالاضافة الى ذلك بسبب تكلفة المياه الباهظة جدا استعمال المياه من اجل الزراعة هو شيء شبه مستحيل مما يضر بالعمل في

الزراعة التي تشكل جزء مركزي بحياة سكان القرى الغير معترف بها. بالاضافة الى القرى الموصولة مع المياه هناك قرى غير موصولة مع المياه, قرى التي لم تحصل على امكانية الوصول لنقطة مياه. مثل: صواوين, ام الحيران, وتل عراد وايضا مثل مناطق بعيدة موجودة على جوانب القرى, هؤلاء السكان يعتمدون على نقل المياه وتخزينها في الصهاريج لاستهلاك بيتي وللزراعة (لرعية الاغنام وتنمية الخضار). هذه القرى تواجه بشكل يومي المشاكل مع جودة المياه الرديئة وكمية المياه الغير كافية وتكلفة المياه الباهظة وايضا مشكلة نقل الصهاريج.

هذا التقرير يبين كيف انشأت تقنية توفير المياه للقرى الغير معترف بها في النقب في السنوات الاخيرة, ويعرض التقرير السياسة المتبعة منذ عدة اعوام التي تمنع المساواه في توفير المياه للمجتمع العربي البدوي في النقب. يفتتح التقرير مع مراجعة نظرية وتاريخية حول تطور الحق في المياه في العالم وفي اسرائيل, التي تشكل قاعدة انسانية واخلاقية حول واجبات الدولة بتوفير المياه لجميع مواطنيها, وفحص مدى فعالية هذا الحق مع العرب البدو في النقب الذين يسكنون القرى الغير معترف بها وبعد ذلك ننتقل لمناقشة احكام هامة حول موضوع امكانية الوصول الى المياه, وعمليات بيروقراطية حدثت بعد ذلك واثروا بشكل كبير على منظومة توفير المياه للقرى الغير معترف بها.

### 3. الحق في المياه - خلفية نظرية وتاريخية

الحق في المياه بجودة وكمية ملائمة في العقود الاخيرة هي جزء من حقوق الانسان الاخرى المعروفة، مؤسسات دولية واتفاقيات دولية يعترفون بالحق في المياه كحق من حقوق الانسان. منظمات غير حكومية دولية تنظم حملات تطالب بالاعتراف في الحق بالمياه وتنفيذه. أيضا شركات المياه الخاصة التي تحولت في الونة الاخيرة لفرع مركزي في عالم المياه يعترفون بهذا الحق. في هذا الجزء سنعمل مراجعة بسيطة حول حق الانسان في المياه، نعرض انشاء هذا الحق كحق انساني وبعض المبادئ الخاصة به. بعد ذلك سنعرض عدة احداث في اسرائيل التي عملت السلطات فيها هذا الحق على الرغم من انه لم يتم ذكره بشكل مباشر.

الحق في المياه ذكر لأول مرة كخطة عمل في مؤتمر المياه في مارله بلته في الارجتين عام 1977<sup>2</sup> بالاضافة الى ذلك الحق في المياه يظهر في الوثيقة النهائية رقم 21 للتنمية المستدامة عام 1992 الذي اقيم في ريو دي جانيرو البرازيل، اللجنة للحقوق<sup>3</sup>.

<sup>2</sup> UN. (1977). Report of The United Nations Water. Conference Mar del Plata. 14-25 March, 1977. New York.  
[http://www.internationalwaterlaw.org/bibliography/UN/Mar\\_del\\_Plata\\_Report.pdf](http://www.internationalwaterlaw.org/bibliography/UN/Mar_del_Plata_Report.pdf)

<sup>3</sup> UN. (1992). Agenda 21. Proc. of United Nations Conference on Environment & Development, Brazil, Rio De Janerio. UN, 1992.  
<http://www.un.org/esa/sustdev/documents/agenda21/english/Agenda21.pdf>

الاقتصادية، مجتمعية ثقافية في الامم المتحدة صاغت عام 2002 الحق في المياه تحت التعديل رقم 15 في هذا التعديل، تعترف اللجنة بالحق للوصول الى المياه بشكل متوفر، امه وذات امكانية وصول جسدية واقتصادية، ضمت اللجنة الحق في المياه كجزء من الحق في مستوى معيشة كاف وللحق بالتمتع بمستوى صحة جسدية ونفسية عالية<sup>4</sup>. بعد ذلك في عام 2011 قام الاجتماع العام في الامم المتحدة بالاعتراف بالحق في مياه صالحة للشرب وعرفتها كحق من حقوق الانسان<sup>5</sup>.

في التعديل رقم 15 في وثيقة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية منذ عام 2002 حددت 3 عناصر رئيسية لتنفيذ الحق في المياه<sup>6</sup>.

1. التوفر: توفير المياه بكمية التي تمنح شروط حياة كافية حسب توصيات منظمة الصحة العالمية.
2. جودة: المياه المزودة يجب ان تكون صالحة، خالية من الكائنات الحية الدقيقة، وجود مواد كيميائية تشكل خطر على صحة

<sup>4</sup> The International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights. (2002). The right to water (arts. 11 and 12 of General Comment no. 15). [http://www.unhchr.ch/tbs/doc.nsf/0/a5458d1d1bbd713fc1256cc400389e94/\\$FILE/G0340229.pdf](http://www.unhchr.ch/tbs/doc.nsf/0/a5458d1d1bbd713fc1256cc400389e94/$FILE/G0340229.pdf)

<sup>5</sup> UN General Assembly. (2010). The human right to water and sanitation 64/292. Resolution adopted by the General Assembly on 28 July 2010. Sixty-fourth session. Agenda item 48.

<sup>6</sup> UN Economic and Social Council. (2003). Economic, Social and Cultural Rights. Report submitted to the 59th session of the Commission on Human Rights, by the Special Rapporteur on the Right to Food.

## الانسان.

3. الاتاحة: الاتصال مع المياه وخدمات المياه يجب ان تكون متاحة من ناحية جسدية واقتصادية لكل انسان, دون تمييز:

I. متاحة جسديا: خدمات المياه وتوفرها يجب ان تكون على مقربة من مكان سكن كل انسان.

II. متاحة اقتصاديا: يجب على مزودي المياه اقتراح اسعار ملائمة لكل شرائح المجتمع. في ذات السياق اتفاقيات اخرى مثل اتفاقية ريو للتنمية المستدامة التي اقترحت تزويد المياه للخدمات الاساسية دون تكلفة.

III. عدم التمييز: الدولة توفر المياه لجميع سكانها يشمل ذلك المجتمعات المتضررة اي المجتمعات المهمشة, دون التمييز وايضا المجتمعات التي تتعرض لخطر التمييز: بالاساس كل ما يتعلق في فئات اللاجئين, فئات رحالة, فئات مبعده.

مسؤولية تحقيق هذه المركبات تقع على الدولة وتقسم ل 3 مبادئ عمل: احترام الحق في المياه وعدم كسره عبر قطع المياه عن السكان كعقاب على خرق القوانين او عدم دفع تكلفة المياه. حماية الحق في المياه من خلال رصد مخزون وجودة موارد المياه من انشطة ملوثة لها. تزويد المياه بكميات مناسبة بمستوى مناسب للشرب لكل السكان ويشمل ذلك المناطق المبعده ولفئات ضعيفة

مثل: الفقراء, لاجئين, السكان الاصليين. اضافة الى ذلك تجبر الدولة على القيام بكامل المجهود كي تفعل بشكل تام الحق في المياه, ايضا بواسطة تطوير مصادر مياه وعبر توسيع البنى التحتية للمياه, لأكبر عدد من السكان.<sup>7</sup>



قافلة مياه لقربة تل عراد - يجب على الدولة توفير المياه لكل شرائح المجتمع وخاصة ما يتعلق بالفئات البعيدة, لاجئين, سكان اصليين, فئات متنقلة.

<sup>7</sup> Langford, M. (2005). The United Nations Concept of Water as a Human Right: A New Paradigm for Old Problems? . Water resources Development, 21(2). 273-282.

التطور في الاعتراف بالحق في المياه كحق من حقوق الانسان والذي تم المصادقه عليه في العقد الاخير تم عبر أنشطة واسعة ومكثفة لمنظمات غير حكومية لحقوق الانسان والبيئه, منظمة العفو الدولية, green cross international, water aid ,وبواسطة منظمات محلية في انحاء العالم, قامت هذه الجمعيات والمنظمات بتشكيل ضغط دولي متواصل من اجل اعتبار الحق في المياه كحق من حقوق الانسان, الحملات التي اطلقت تحت اسم "الماء هو حق" (water is right), سجلت نجاحات عديدة وفازت بدعم لجان ومنظمات دولية رسمية عديدة<sup>8</sup>. تجلى الزخم الذي اكتسبه الموضوع عندما اعلنت اليونسكو عن عام 2013 عام المياه والتعاون<sup>9</sup>.

اعتراف اخر في الحق بالمياه من جانب شركات اقتصادية خاصة التي تعمل في مجال تزويد المياه. اعتراف اخر للحق في المياه كحق من حقوق الانسان, بواسطة شركات اقتصادية خاصة التي تعمل بمجال تزويد المياه. في السنوات الاخيره وفي العديد من الدول تمت عمليات خصخصة لخدمات توفير المياه, وبعد هذا اقيمت عدة شركات

<sup>8</sup> Bakker, K. (2007). The "Commons" Versus the "Commodity": Alter-globalization, Anti-privatization and the Human Right to Water in the Global South. *Antipode*, 39(3), 430-455.

<sup>9</sup> UNESCO. (2013). International Year of Water Cooperation Consultation Meeting 22 January 2013. [http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/BPI/EPA/images/media\\_services/Director-General/ConceptPapersWater\\_consultation\\_IYWC-EN.pdf](http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/BPI/EPA/images/media_services/Director-General/ConceptPapersWater_consultation_IYWC-EN.pdf)



تدير موارد المياه. في اسرائيل تمت هذه العملية عبر اقامة شركات المياه الاقليمية والحضرية. نظرا لتأثير الشركات الخاصة الكبير على قطاع المياه العالمي، ونظرا للانتقادات اللاذعة التي وجهتها عدة جمعيات وهو كيف يمكن نقل منتج حيوي كالمياه والذي لا بديل له لشركات ذات اهداف ربحية، خلق هذا النقاش ضغط شعبي مما اضطر هذه الشركات النقاش في موضوع الحق في المياه. في مؤتمر منتدى المياه الذي اقيم في كيوتو عام 2003 اعلنت شركات المياه اعترافها في الحق في المياه كحق من حقوق الانسان بما في ذلك المركبات التي تؤسسها. تعريزا لهذا الاعتراف، اخرج البنك العالمي رساله رسمية يعترف من خلالها بالحق في المياه كحق من حقوق الانسان، وبعد ذلك خرجت عدة اعترافات مماثلة ايضا في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس<sup>10</sup>.

### 3.1. الحق في المياه في اسرائيل

قانون المياه الاسرائيلي لا يشير بشكل واضح وصريح للحق في المياه كحق من حقوق الانسان ومع ذلك هناك مراجع تشمل هذا الحق، في مؤسسات الدوله المختلفه. هذه المراجع تتعلق في المركبات التي تشكل جزء من الحق في المياه او بالاعتراف في الفكرة العامة والمركزية للحق في المياه.

<sup>10</sup> Bakker, K. (2007). The "Commons" Versus the "Commodity": Alter-globalization, Anti-privatization and the Human Right to Water in the Global South. *Antipode*, 39(3), 430-455.

قانون المياه منذ عام 1959-يعرف حق الفرد في المياه على النحو التالي: "لكل انسان الحق في الحصول على المياه واستهلاكها بموجب هذا القانون"<sup>11</sup>. في اسرائيل ثمة هناك اعتراف بحق الانسان في المياه اولا وقبل كل شيء كحق قانوني بموجب قانون المياه. لكن الحق في المياه لم يحصل على مكانة قانون مستقل.

تم الاعتراف بحق الانسان في المياه باسرائيل عام 2011 عندما قالت هيئة القضاة في المحكمة العليا برئاسة اييله بروكتش "9535/06, التماس ابو مساعد", بان الحق في المياه يُشمل ضمن تعريف الحق في- العيش- بكرامة- وهكذا- تم الاعتراف به كحق- قانوني<sup>12</sup>. الى جانب ذلك, أشار الحكم ايضا للمبادئ الدولية التي تتعلق بالحق في المياه, واعتبر وانه على الرغم من الحقيقة بان اسرائيل لم تعتمد مبادئ هذا الحق في قوانينها, ما زال لهذه المبادئ قيمة موجهة في تفسيرات التشريعات<sup>13</sup>.

تذكير آخر بنفس روح التعديل رقم 15 للجنة للحقوق الاقتصادية, الاجتماعية والتربوية من سنة 2002 والذي يتطرق لسؤال عن الثمن الذي من يجب جبايته مقابل توصيل المياه. التعديل رقم 15 يقرر أنه

<sup>11</sup> قانون المياه - 1959 <http://energy.gov.il/LegislationLibrary/WaterLaw.pdf>

<sup>12</sup> التماس 9535/06 أبو مساعد ضد دولة اسرائيل القرار منذ - 05.06.11 <http://elyon1.court.gov.il/files/06/350/095/r07/06095350.r07.htm>

<sup>13</sup> ملاحظة 12, بند 26.

على الدول أن تأمن ان السعر الذي سيتم جبايته لن يكون عائق أمام المستهلك, انما يتم تحديده حسب القدرة الاقتصادية للدفع. موقف الدولة من هذه القضية يتبين من خلال قرار اللجنة للأموال في الكنيست من يوم 4.3.2014, فيها تقرر منح مساعدة مالية مباشرة للأوساط التي يصعب عليها الالتزام بالسعر, لكي لا يكون سعر المياه عائق أمام حصول الأوساط المستضعفة على المياه بشكل عادل<sup>14</sup>.

بالإضافة الى ذلك في جلسة لجنة الاقتصاد في البرلمان بتاريخ 08.02.2011 حول موضوع وصل المياه للقري البدوية الغير معترف بها ام الحيران وتل عراد, اعطى اعتراف عملي في المبدأ الاساسي لحق الانسان في المياه من قبل رئيس اللجنة عضو البرلمان (كرمل شاما- هكوهين). اشار شاما هكوهين لان الوضع القانوني لمكان السكن لا يمنع المواطن من حقه في الوصول مع المياه. "انتم تعيشون 50 عاما هنا, بشكل قانوني او غير قانوني, يجب تزويدكم في المياه (... طالما انتم هناك مثل كل مواطن اسرائيلي يجب الوصول اليكم". في ختام الجلسة تم الاتفاق على ان اللجنة ستكتب توصية لوصول القري الغير معترف بها مع نقطة مياه, هذه التوصية لم تنفذ بعد<sup>15</sup>.

<sup>14</sup> قرار لجنة المالية من يوم 04.03.14, قوانين رابطات المياه والصرف الصحي (تحديد المعايير للحاصلين على التخفيض في الدفع), آخر استطلاع: 06.04.14  
[www.knesset.gov.il/protocols/data/rtf/ksafim/2014-03-04-01.rtf](http://www.knesset.gov.il/protocols/data/rtf/ksafim/2014-03-04-01.rtf)

<sup>15</sup> محضر جلسة اللجنة الاقتصادية للكنيست, جلسة يوم 08.02.2011  
<http://www.knesset.gov.il/protocols/data/html/kalkala/2011-02-08-04.html>

هذه الاستشهادات والاهتمامات تبين بان حق الانسان في المياه ,مبادئه وقيمه بشكل عملي معترف بها في اسرائيل. هذا وعلى الرغم من ان هذا الحق لم يتم الاعتراف به بشكل قانوني رسمي. اكثر من مرة تثبت الدولة بانها تعرف واجباتها بتزويد المياه لسكانها بشكل لا يتعلق في وضعهم والوضع القانوني لاماكن سكناهم.

## 4. قطاع المياه في القرى الغير معترف بها

### - الصورة الحالية

هذا الجزء يقدم لمحة واقعية عن وضع المياه في القرى الغير معترف بها، يوصف الحواجز التي يتعامل معها السكان في هذه القرى بشكل يومي، والطرق التي تمكنهم من الحصول على المياه. هذه اللوحة تقسم الى قسمين، حسب سهولة الحصول على المياه-القرى التي وافقت الدوله على ايصالها مع شبكة المياه المركزية هذه القرى سنسميها "الموصولون" وقرى غير موصوله ابدا مع المياه سنسميها "الغير موصولون".

#### 4.1. "الموصولون" - قرية كاملة انبوب واحد

المجتمع العربي البدوي القرى الغير معترف بها وفي القرى التي حصلت على الاعتراف في السنوات الاخيرة، تحصل على مياه الشرب عبر ربط القرى مع نقطة مياه التي تتبع لشركة "مكوروت" الموجودة على طول الطرق الرئيسية مثل شوارع رقم 40, 25, 60 و-31. ربط القرى مع نقطة مياه مشروط باعطاء موافقة من سلطة المياه وتوصية من قبل لجنة المياه. للقرى التي تحصل على موافقة، يعطى اتصال قطر 1 بوصة (2.54 سم). هذا الاتصال مخصص لتوفير المياه لفئات او قرى كاملة عدد المستهلكين فيها يصل الى مئات<sup>16</sup>.

<sup>16</sup> ملاحظة: وصلة كهذه مثبتة في كل عائلة في الضواحي والقرى الزراعية والأجتماعية في اسرائيل.

طول الانابيب التي توصل نقاط المياه مع بيوت القرية تتحرك من مئات الامتار لعدد من الكيلومترات حسب بعد القرية عن خط المواصلات ونقطة المياه. نشر البنى التحتية هي بمسؤوليه وتمويل سكان القرى. الربط يتم عبر نشر انبوب بلاستيكي من نقطة المياه الى بيوت القرية، تكلفة المواد وزمن العمل المطلوب للتركيب والصيانة تقع جميعها تحت مسؤوليه السكان.



نقطة مياه على خط 25 قرب القرية الغير معترف بها خشم زنة، نقاط المياه تنتشر على خطوط الحركة الرئيسية في النقب.

اعتباراً منذ بداية عام 2011 توجد أكثر من 300 نقطة مياه تحت استخدام سكان القرى الغير- معترف بها<sup>17</sup>, وظيفتها توفير المياه لمجتمع يتشكل من 73,000 انسان. قطر الانابيب الموصوله مع نقطة المياه صغير وقدرة التزويد فيها محدودة ولا تكفي احتياجات المجتمع. نتيجة الى ذلك في اغلب ساعات اليوم ضغط المياه ضعيف ولا ينجح عادة في توفير احتياجات قطاع البيت. كي يتعاملوا مع هذا الوضع يقوم عدد من السكان بتركيب صهاريج مياه لتخزين المياه على اساطيح بيوتهم. هذه الصهاريج تمتلئ اثناء الليل, حيث يكون استهلاك المياه في القرية خفيف, وبهذا يقومون بتوفير المياه للاستهلاك البيتي خلال اليوم. البنى التحتية البسيطة والمنتشرة على الارض تتأثر من الحالة الجوية مما يؤثر على درجه حراره المياه حسب الجو.

يجدر التنويه لانه ايضا في القرى الموصولة مع خط المياه, العائلات التي تسكن على جوانب القرية والتي تبعد عن نقطة المياه لا يستطيعون الوصول مع الانبوب او مع نقطة المياه نظرا للتكلفة الباهظة لوضع بنى تحتية وصعوبة الحفاظ عليها. وضع هذه العائلات يشبه وضع القرى الغير موصوله مع المياه ابدًا.

<sup>17</sup> ياس-سيكتور (2011), قضايا الصحة والبيئة في القرى العربية الغير معترف بها في النقب, مركز البحث والمعلومات التابع للكنيست ع 2, موقع الكنيست من يوم <https://www.knesset.gov.il/mmm/data/pdf/m02809.pdf> 01.04.2014

## 4.2. "الغير موصولين" - نقل وتخزين مياه في الصحاريح

توجد عدة قرى عربية بدوية في النقب وضعتها اصعب من التي ذكرت اعلاه، هذه القرى لم يخصص لها الوصول الى المياه ولهذا هم غير موصولون مع البنى التحتية المركزية للمياه. هذه القرى تضطر لنقل وتخزين المياه في صحاريح كي تستطيع توفير احتياجات المياه لعائلاتها. هذه الطريقة باهظة جدا، تستهلك وقت كثير وتوفر مياه بجودة ضئيلة. المياه التي يتم تعبئة الصحاريح بها يقتنيها السكان عبر نقطة مياه ملك لشخص خاص. يتم سحب الصحاريح عبر سيارة كبيرة-جرارة او شاحنة تسافران الى نقطة المياه. في بعض الاحيان يكون هناك ضغط من قبل المستهلكين على هذه النقاط مما يضطرهم الانتظار لوقت طويل كي يستطيعوا تعبئة الصحاريح الخاصة فيهم. تخزن المياه في هذه الصحاريح ايام عدة واحيانا لاكثر من اسبوع. الصحاريح الصلب الذي يخزن المياه يواجه ظروف جوية مختلفة، حيث تتراكم الطحالب التي تخلق مشاكل صحية اخرى التي تتسم من المياه الراكدة. لذلك المياه المزودة في هذه الطريقة هي بالعادة بمستوى اقل صحي ويشكلون خطر على صحة السكان<sup>18</sup>.

<sup>18</sup> المي، أ. (2006). سلاح المياه: مياه، الدولة والقرى الغير معترف بها. تقرير من قبل أطباء لحقوق الإنسان. صفحة 35.



مما يعني بان لنقل المياه عبر الصحاري نتائج عدة: استئجار او اقتناء وسيلة نقل ملائمة لنقل الصحاري, تكاليف السفر, تكلفة زمن العمل او استئجار عامل للقيام بذلك. كل هذه مسببات لزيادة تكلفة المياه حتى عشرات الشواقل للكوب, هذه التكلفة تعتبر اكبر بشكل واضح من كل مستهلك بيتي اخر في اسرائيل.



نقل المياه في القرية الغير معترف بها صوابين, المياه المزودة بهذه الطريقة بمستوى صحي ضئيل وتكلفتها باهظة جدا.

## 5. القضاء والمياه - المناقشات القضائية حول قطاع المياه والقرى الغير معترف بها

خلال السنوات اقيمت عدة جلسات في المحاكم حول مسألة المياه في القرى الغير معترف بها. تغييرات في الادارة وسياسة الموضوع نبعت اكثر من مرة من قرارات محكمة العدل العليا كاجابة على استئنافات قدمها سكان القرى. كي يتم فهم صورة الوضع الحالي، والذي تمنع فيها فئة تتكون من 73,000 نسمة من امكانية الوصول مع المياه، يجب فهم العمليات القانونية والبيروقراطية التي شكلت الطريقة المتوفرة بها المياه لهذه الفئات. في هذا الجزء سيتم شرح الالتماسات والقرارات ونتائجها وتأثيرها على كيفية تخصيص المياه للقرى الغير معترف بها في النقب.

### 5.1. استئناف المجلس للقرى الغير معترف بها 2001 استئناف 3586/01

الالتماس الاول والاساسي في سلسلة المباحثات القضائية التي تناولت مشكلة المياه في القرى الغير معترف بها، قدم للاستئناف في عام 2001 عبر مندوبي ال 7 قرى: ابو تلول، دريجات، ام بطين (تم الاعتراف بهم)، ام متان، الغرة، وادي النعم، الشهيبي. الالتماس قدم عبر منظمة "عدالة" بالاشتراك مع "المجلس للقرى الغير معترف بها"، "جمعية الجليل"، "جمعية الاربعين"، "اطباء مع حقوق الانسان"<sup>19</sup>.

<sup>19</sup> المحكمة العليا 3586/01 المجلس الأقليمي للقرى الغير معترف بها و 75 آخرين ضد وزير البنية التحتية. <http://adalah.org/admin/DownLoads/SPics/3591737.pdf>

طالب الالتماس من المحكمة السماح لوصول القرى مع شبكة المياه ولتجبر المسؤولين عن قطاع المياه انذاك: وزير البنى التحتية, شركة "مكوروت", وزير الزراعة ومفوض المياه بتوفير المياه لهذه القرى بشكل متساوي مع كل البلدات في اسرائيل.

عرض الالتماس وضع الاتاحة للمياه في القرى التي يسكنها مقدمي الالتماس والمشاكل التي يضطرون للتعامل معها: البعد عن نقطة مياه, نقص الحماية من الاحوال الجوية, سخونة الانابيب في الصيف, المياه الباردة وتراكم الطين في الشتاء, التأثيرات الصحية الصعبة التي تسببت من النقص في مياه الشرب وايضا المياه المخزنة التي تكون بمستوى صحي منخفض.

صاغ الملتمسين طلبهم للحصول على ربط مع نقطة مياه بواسطة الاستناد على 3 مركبات قانونية: الحق في المياه, الحق في المساواة, والحق في العيش بكرامة.

الحق في المياه يستند على قانون المياه الاسرائيلي, الذي يعرف المياه في اسرائيل كمورد عام, والذي يخدم جميع السكان ولا يشترط توفير المياه حسب منطقة سكن وتجمع كل فرد (بند 39 في الالتماس). الحجة التي عرضت في نهاية الالتماس, عرضت النقص في الوصول الى المياه كعنصر ضار بشكل مباشر في الحق بالعيش في كرامة. المياه هي شرط ادنى لبناء حياة وعندما يتم المس في

هذه الامكانية يمنع من المتضررين من الوصول لادنى حد من البناء الانساني.

رفضت المحكمة الاستئناف, على الرغم من ذلك قام الالتماس باحداث تغيير مهم في العملية البيروقراطية التي تناقش مسألة المياه. في قرار المحكمة فسر القضاة بان الملخص الذي تبين من علاج الالتماس هو ان "الطريقة الامثل لتنفيذ حقوق سكان القرى الغير معترف بها في النقب بتوفير المياه هي عبر تقديم طلبات فردية"<sup>20</sup> هذا القرار أعاد فعالية لجنة المياه - الية بيروقراطية توجه اليها الطلبات الفردية للتزود في المياه.

### 5.1.1. لجنة المياه

اللجنة لتخصيص المياه اسست خلال سنوات ال 90 وكان تحت ادارة مكتب الزراعة. بعد عدة سنوات توقفت اللجنة عن اللقاء وجمدت عملها. بعد قرار المحكمة في عام 2005 والذي قرر بان الطريقة الامثل لتنظيم مسألة المياه في القرى الغير معترف بها تتم عبر تقديم طلبات فردية, عادت اللجنة الى العمل. في هذه الفترة نقلت اعمال اللجنة من ادارة مكتب الزراعة الى ادارة "السلطة لتنظيم توطين البدو في النقب" منذ 2011 تعمل اللجنة عبر سلطة المياه.

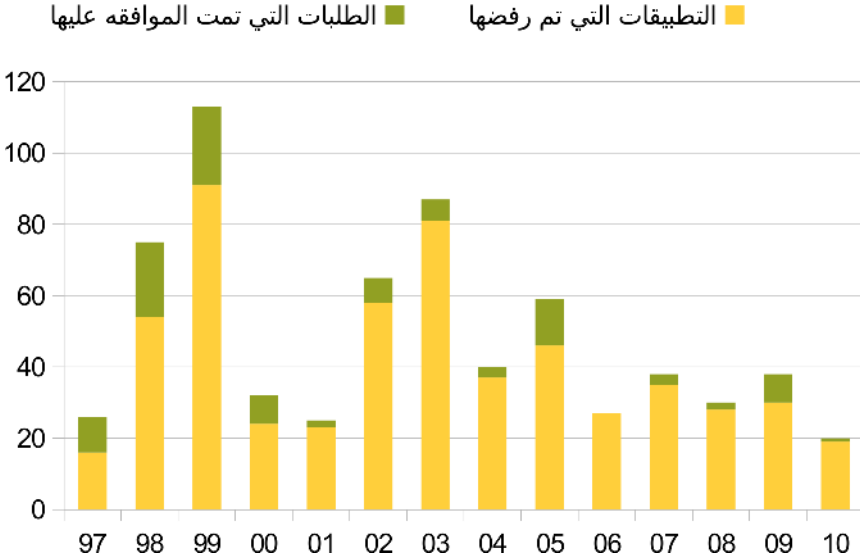
<sup>20</sup> محكمة العدل العليا 3586/06 قرار من يوم 16.2.03  
<http://adalah.org/Public/file/3586v.pdf>

اليوم دور اللجنة الرسمي لخصخصة المياه هو اعطاء رد على مسألة وصول المياه في القرى الغير معترف بها. العملية تتم عبر ارسال طلبات فردية عبر تجمع 10 عائلات من القرى او اكثر, কিفما قرر الحكم. بعد اخذ الطلب اللجنة والتي تجتمع مرة في الشهر تخوض النقاش في تفاصيل الطلب وتقرر اذا كان يجب التوصية لمفوض المياه على الموافقة على الطلب لتخصيص ربط مع نقطة المياه للعائلات او رفضها<sup>21</sup>.

على مدار السنوات وجهت للجنة انتقادات عديدة, بخصوص مركباتها والاعتبارات التي تؤدي الى قرارات اللجنة وبالاساس عدد الموافقات القليلة التي اعطيت.

تكوين لجنة المياه يشمل مندوبين عن "سلطة تنظيم توطين البدو في النقب" شركة مكوروت. سلطة المياه, الدوريات الخضراء, مكتب رئيس الحكومة, مكتب وزارة الداخلية, ممثل عن الجيش, وممثل عن الجمهور. منظمة "اطباء من اجل حقوق الانسان وجهت انتقادا على انه في اللجنة الخاصة في المياه التي هي مصدر حيوي ومانع للامراض لا يوجد مندوب عن وزارة الصحة او مندوبين رسميين اخرين يقدمون الاستشارة عن الاحتياجات الصحية في القرى الغير معترف بها. بالاضافة الى ذلك وجهت اسئلة حول سبب وجود ممثل

<sup>21</sup> ملاحظة 17, بس-سيكتور, صفحة 9-11

للجيش في اللجنة<sup>22</sup>.

جميع الطلبات التي قدمت في الاعوام 2010-1997 للجنة المياه ومن ضمنهم الطلبات التي تمت الموافقة عليها (من: بس-سبكتور 2011).<sup>23</sup>

انتقاد اخر وجه في استئناف ابو مساعد (يشرح لاحقا) وهو ان لجنة المياه تنحرف عن دورها الاساسي وتعمل كجسم صاحب قرار لا كجسم صاحب توصية، حسب تعريفها الرسمي (توسيع هذه الانتقادات في الجزء الذي يتحدث عم استئناف ابو مساعد).

<sup>22</sup> لجنة المالية، نقاش بموضوع توفير المياه لقريتي أم الحيران وتل عراد 8.2.11.  
<http://www.knesset.gov.il/protocols/data/html/kalkala/2011-02-08-04.html>

<sup>23</sup> ملاحظة 17، صفحة 9-11، ملاحظة 2، صفحة 10.

بعد عقد من تفعيل عمل لجنة خصخصة المياه, يمكن الملاحظة بان اللجنة تقلل من الموافقة على نقاط اتصال اخرى للمياه, هذا وعلى الرغم من نمو المجتمع ومشكلة المياه في القرى الغير معترف بها. من المعطيات التي نشرت في تقرير مركز البحوث والعلوم في البرلمان وعرضوا في لجنة الداخلية والبيئة بتاريخ 30.01.2011 يتبين بأنه في السنوات 1997-2010 رفضت 81.78% من الطلبات المقدمة للجنة وتمت الموافقة على 15.7% فقط 2,52% لم يتم البت فيها ابدا. وجب التنويه بأنه منذ عام 2006 تمت الموافقة على طلبات فردية فقط, على سبيل المثال في عام 2006 لم تتم الموافقة على اي طلب قُدم وفي عام 2010 تمت الموافقة على طلب واحد فقط.

### م.ن. يسكن في تل عراد<sup>24</sup>

م.ن. مزارع يبلغ من العمر 57 عاما يسكن مع عائلته في الجانب الشرقي لقرية تل عراد. تقع القرية حوالي 5 كيلومترات شمالي شارع 31 مقابل للقاعدة العسكرية ناحال-توف. تسكن القرية عائلة "النصاصة" المكونة من 90 فرد.

لا يوجد للقرية اي اتصال مع نقطة مياه وتزويد المياه يتم عبر استخدام صهاريج من حديد. يقوم السكان بتعبئة الصهاريج من نقطة مياه موجودة على بعد 3 كيلومترات من القرية. بسبب العدد الكبير للسكان وقلة وجود نقاط مياه، تعبئة الصهاريج تتم بشكل كبير تقريبا كل يوم. ينقل السكان الصهاريج التي يصل حجمها الى 4-4.5 متر مكعب الى نقطة مياه بواسطة جرار. كل عملية نقل المياه تمتد الى ساعتين ويشمل ذلك: الوصول الى نقطة التعبئة، الانتظار في الصف، تعبئة الصهرج والعودة الى القرية. سعر المياه في النقطة 15 شاقل لكل متر مكعب.

بالاضافة الى الفئة التي تسكن القرية، ن هو مزارع ويملك

<sup>24</sup> مقابلة جرت مع م.ن من تل عراد من يوم 22.09.13



قطع اغنام, جمال وحمير ولهذا فهو يحتاج لكميات مياه اضافية عدا عن الاستهلاك البيتي العادي.

على مدار السنوات كانت بين العائلة ولجنة المياه, مراسلة طويلة. حتى اليوم كتب 23 طلب للجنة المياه, جميعها قوبلت بالرفض. بالاضافة الى تلك الطلبات كانت هناك مراسلات بين ن. وعدة مسؤولين في الحكومة مثل مراقب الدولة واللجنة لشكاوى الجمهور في نفس السياق.

فسرت لجنة المياه رفضها للطلبات المقدمه هو عدم امكانية توفير اتصال مع للمياه للقريبة, نظرا لحقيقة وجودها في منطقة خط نار وعلى اراضي الدولة. بالاضافة الى ذلك فسرت اللجنة رفضها بانه هناك اتصال مع المياه عند جيران ن. بسبب هذه التفسيرات وعلى الرغم من حقيقة وجود 90 من السكان دون اتصال مع المياه. تقول اللجنة بانه لا توجد مشكله تزويد مياه في القربة.



صهريج مياه في القرية الغير معترف بها صواوين. 13 عام لفعالية لجنة المياه فقط 15.07% من الطلبات التي قدمت للجنة تمت الموافقة عليها.

## 5.2. استئناف ابو مساعد (القرى الستة) 9535/06

التماس اخر حول مسألة الاتصال مع المياه في القرى الغير معترف بها قدم عام 2006, عن طريق ممثلي سته قرى غير معترف بها: ام الحيران, تل عراد, تل الرشيد, تل الملح, قطامات والغره. الالتماس قدم كاستئناف على رفض الطلبات المقدمة للجنة المياه, التي تطالب تخصيص اتصال مع نقطة المياه وكاستئناف على قرار المحكمة لشؤون المياه التي لم تغير توصية لجنة المياه. في مركز الالتماس ينتقد الملتمسين طريقة تعامل لجنة المياه. ويتهم الملتمسون لجنة المياه بانها لا تعرض حجج مهمه تفسر توصيتها لمفوض المياه, وبانها تعمل كجسم صاحب قرار وليس حسب القانون كمسؤول صاحب توصية فقط.

بعد اقامة لجنة المياه مرة اخرى توجه ممثلي القرى الستة للجنة المياه كي يتم وصل قراهم مع البنى التحتية للمياه. الطلبات الستة مثلت 128 عائلة. في كل طلب عرضت ١٠ عائلات، والطلب الاكبر كان لسكان من تل عراد حوالي 40 عائلة. وصت لجنة المياه على رفض كل الطلبات المقدمة. بعد ذلك قدم السكان استئناف على الرفض لمحكمة المياه التي تعمل كمحكمة مركزية، وايضا في هذه المحكمة قوبلت طلباتهم بالرفض. ولهذا توجهوا لقرار المحكمة العليا.



تركيب الية مياه في قرية تل عراد، يضطر السكان لاستعمال طرق بديلة لكي توفر رد على النقص في الحصول على المياه.

في التماسهم ادعى ممثلي القرى بان الاعتبارات التي ادت لقرار لجنة المياه لم تناقش تفسيرات تتعلق في الحق بالمياه وبقطاع المياه, لكنهم تعاملوا مع مسألة تنظيم توطين البدو في النقب. في احدى الرسائل الصادرة من "السلطة لتنظيم توطين البدو في النقب" كتب بأن القرى الملتزمة تستوطن على اراضي غير منظمة حسب القانون وفي طلبات معينة ذكر بانه للعائلات الملتزمة قسائم جاهزة للتطوير في احدى البلدات البدوية السبعة, وايضا ادعى الملتزمين بان المفوض البيروقراطي للجنة المياه استغلهم كي يقوم بضغط اضافي على سكان القرى لينتقلوا للسكن في بلدات اخرى. هذا الاعتبار حسب راي مقدمي الالتماس هو دافع غريب مرفوض وينحرف عن دور اللجنة.

وسع الملتزمين ادعائهم واعتبروا انه بالاضافة لاحاق الضرر في حق الانسان بالمياه, "العقاب" الذي فرض عليهم يسبب لمشاكل صحية خطيرة ويعرض صحة جميع السكان للخطر وبالاخص الاطفال وكبار السن. النقص في المياه يهدد السكان في الوقوع بخطر الجفاف, وايضا يضر بوجود ظروف صحية مناسبة, ويزيد نسبة نمو التهابات معوية عند سكان هذه القرى.

انتقاد اخر وجه للجنة المياه, هو حول النقص في الملائمة بين وظيفتها المحددة لهذه اللجنة وبين الوظيفة التي تقوم فيها على ارض الواقع. اقيمت لجنة المياه كجسم موصي لمفوض المياه وهو الجسم صاحب

القرار بقبول او رفض الطلبات المقدمة للاتصال مع المياه. ادعى الملتمسين بان اللجنة تقوم بهذه الوظيفة، فهي التي تقرر ومفوض المياه هو فقط من يختم على قرارها فقط، يوافق على توصيات اللجنة دون القيام بفحص الاراء، وتاكيدا لذلك يقول الملتمسين بانه لم يتم ارسال ولا عرض اي مكتوب يتحدث عن رفض الطلب من قبل مفوض المياه. هذا المكتوب يرسل فقط من قبل لجنة المياه وسلطة تنظيم توطين البدو في النقب<sup>25</sup>.



انبوب مياه تم تركيبه عن طريق سكان القرية الغير معترف بها عوجان

<sup>25</sup> ملاحظة 12، ملاحظة 8 صفحة 7

تمت الموافقة على الالتماس بشكل جزئي، هيئة القضاة برئاسة ابيله بروكتشه أمرت لجنة المياه بالخوض في طلبات ممثلي القرى مره اخرى، قطامات، ام الحيران، تل عراد. ولبقية القرى تل الملح، تلاع رشيد، والغره وافقت القاضية على توصية لجنة المياه ورفضت طلبهم للاتصال مع المياه. وحول الانتقادات التي وجهت ضد الاعتبارات التي قادت اللجنة لقراراتها. اعرب الحكم عن اتفاهه بشكل مبدئي مع المفاهيم التي عرضتها لجنة المياه، حيث ان هناك مجال لاشراك موضوع خلاف الاراضي مع موضوع الاتصال مع المياه. في قرارها كتبت القاضية بروكتشه:

"المسؤول عن الاستيطان الغير قانوني، الحاجة للتعامل مع هذه الظاهره، ووجود بدائل لاستيطان قانوني هي اعتبارات ذات صلة والتي يمكن وبل يجب اخذها بعين الاعتبار ضمن هذا الحكم المطبق لضرورة فحص طلبات فردية لاتصال خاص مع نقطة مياه (بند 42 في الحكم)<sup>26</sup>.

اضافت القاضية اربل في اقوالها، بانها تقبل مبدأ انتهاك القانون من قبل المواطن عند فحص اذ ما كان قد نال حقوقه. الحكم "بان لا خاطيء مستفيد" يجبر المحكمة الاطلاع على انتهاك القانون من قبل

<sup>26</sup> ملاحظة 12، بند 42.

المواطن اثناء البت في التماسه لنيل حقوقه<sup>27</sup>. ومع ذلك كان للقاضية بروتشكية تحفظات على هذه الفقرة، وفسرت بانه في القرارات التي تتعلق بالاتصال مع المياه يجب اشراك ضرورة الحاجة للمياه:

"حيث ان شكل حماية القانون يتغير , كطريقه للموازنه بين مصالح متضاربة ومتنافسه كما يظهر في هذه الظروف [...] فكلما كانت الحاجة للمياه [...] وجودية وحيويه, [...] هناك ياخذ الحق وزن اكبر في عمليه الموازنه بينه وبين المصلحة المتضاربة, وكلما كان الحق في المياه كحاجة بمعناها الرئيسي [...] من الممكن اعطاء وزن اكبر للمصالح والقيم التي تتعارض مع هذا الحق" (بند 24 في قرار الحكم)<sup>28</sup>.

بمسألة اخرى في قرار الحكم, اعترفت القاضية "بروكتشييه" بحق الانسان في المياه كحق اساسي:

"امكانية الوصول لمصادر مياه لاستعمال انساني اساسي تقع تحت تعريف الحق في العيش بكرامة. المياه هي حاجة اساسية وجودية وحيوية للانسان, وبدون اتاحة اساسية لهذه الحاجة بجودة مناسبة لا يستطيع الانسان

<sup>27</sup> ملاحظة 12, أمور أضافتها القاضية أربل للقضية.

<sup>28</sup> ملاحظة 12, بند 24.

العيش. ولذلك، يجب مراقبة الحق في المياه كجزء من الحق في العيش بكرامة، والذي يغطي بحماية قانونية من ضمن الحقوق القانونية لكرامة الانسان، الراسية في القانون الاساسي: كرامة الانسان وحرية" (بند 23).<sup>29</sup>

حكم القاضية بورتكشيه، يعترف في الادعاء الذي عرض عن طريق ممثلي المجلس للقري الغير معترف بها والذي قدم للاستئناف عام 2001، وحسبه فان الحاق الضرر بامكانية الوصول مع المياه تؤدي الى وصول المتضرر الى ما تحت الحد الادنى من العيش بكرامة وبهذه الطريقة هي تضر حق اساسي: كرامة الانسان وحرية. مع تعزيز مكانة الحق للمياه، كشرط اساسي لوجود الحق القانون الاساسي: كرامة الانسان وحرية والحق القانوني للعيش بكرامة، قرار الحكم لا يفسر ما هي ادنى امكانية للوصول الى المياه تحقق لكل مواطن. علاوة على ذلك، قرار الحكم يقر بالمبدأ القائل بان الحرمان من حق انساني اساسي هي خطوة شرعية، والتي يجب على الدولة اخذها بعين الاعتبار لتعزيز انفاذ قوانينها في مسائل اخرى، مثل ملكية الاراضي.

قرار الحكم يوضح كيفية تناور جهاز القضاء بالاشتراك مع الاليات البيروقراطية بين حاجة الدولة لرسم نفسها كجسم ليبرالي منفتح،

<sup>29</sup> ملاحظة 12، بند 23.



وبين الارادة لتعزيز سياسة تمييز وعنصرية. حدد قرار الحكم الحق في المياه كحق اساسي, ومن ناحية اخرى لا يمس الوضع الحالي, وحسبه تقوم لجنة المياه باستغلال نفوذها وسيطرتها على موارد المياه, وتخصص الاتصالات مع المياه حسب اعتبارات تخص تنفيذ سياسة الدولة لتجميع سكان القرى في البلدات المعترف بها. السابقة التي استشهد بها الحكم في الاعتراف بالحق في المياه كحق اساسي للعيش بكرامة, ما زالت شكلية ورمزية فقط, ولتعقيمها من اثار عملية محتملة.



ام الحيران. على الرغم من الاعتراف بالحق في المياه من قبل القضاة, رفض طلب سكان القرية لتخصيص اتصال مع المياه.

## 6. طريقة الجباية ونكلفة المياه في

### القرى الغير معترف بها

طريقة جمع الدفع لاستهلاك المياه في القرى تتم عبر حساب مجتمعي-جماعي واحد والدفع يتم حسب التعرفة المسماة "مستهلك غير مزود". في هذا الجزء من التقرير سيقدم تفصيل حول تعرفه المياه وتكلفتها العالية وهكذا سيتم تفسير كيفية جبايتها.

#### 6.1. تعرفه المياه

في عام 2010 قامت سلطة المياه باصلاح شركات المياه, هذا الاصلاح شجع العديد من السلطات المحليه والبلديات لبناء شركات مياه خاصه, كي تقوم بادارة قطاع المياه والمجاري بشكل مغلق واستقلالي, بدون انتقال ميزانية قطاع المياه الى باقي ميزانيات السلطة. وسع هذا الاصلاح ايضا على المجالس الاقليمية باقامة شركات مياه خاصه.

نتيجة لهذا الاصلاح, ابتداءً غالبية مستهلكي المياه البيتين بدفع حسابان المياه بواسطة شركات المياه التي اقيمت. تدير هذه الشركات قطاع المياه عبر شراء المياه من شركة "مكوروت" بتعرفة قليلة وتبيعها للمستهلكين الفرديين بتعرفة اعلى, كمقابل لخدمات المياه والمجاري, على عكس ذلك القرى الغير معترف بها في النقب التي تتواجد في

منطقة اسطوانية دون سلطة بلدية, يدفعون حساب المياه بشكل مباشر لشركة مكوروت, على ما يبدو بان سكان هذه القرى هم المستهلكين الفرديين الوحيديين الذين يستهلكون المياه بشكل مباشر من شركة مكوروت وتتم تسميتهم بدفتر التعرفه "مستهلك غير مزود".

بعد هذا الاصلاح تبين تصاعد بمعدل 30% بتعرفة المياه, حيث ان تحديد سعر المياه تم بالملائمة مع السعر المناسب لتوفير خدمات المياه والمجاري<sup>30</sup>.

مع ارتفاع اسعار المياه, ايضا ارتفع سعر المياه في القرى الغير معترف بها بعشرات النسب على الرغم من انه لا توجد بهذه القرى اي انظمة صرف صحي وبنى تحتية لتؤثر على ارتفاع السعر. حسب حسابات المياه التي تم جمعها من سكان القرى الغير معترف بها, في عام 2010 وقف سعر المياه للمتر مكعب على 4.34 شواقل. بعد ذلك حسب لائحة اسعار سلطة المياه وقف سعر المياه على 5.36 شاق<sup>31</sup> وفي اللائحة اللاحقة في الشهر التاسع عام 2012 ارتفع السعر ل 9.00

<sup>30</sup> مراقب الدولة (2012), تقرير المراقب السنوي 63 أ - اسعار المياه, صفحة 241-  
<http://old.mevaker.gov.il/serve/contentTree.asp?.284>  
 bookid=624&id=0&contentid=12798&parentcid=undefined&bctype=12797&sw=1  
 280&hw=730

<sup>31</sup> كتاب أسعار المياه والصرف الصحي- أسعار لمستهلكي المزودين المحليين  
 1.7.2011<http://www.water.gov.il/Hebrew/Rates/DocLib9/prices--المياه->  
 1.9.2012.pdf

شواقل<sup>32</sup> , قبل ان يتغير مرتين في عام 2013 ل 9.34 شواقل<sup>33</sup> ولل سعر الاقصى لسعر المياه 9.425<sup>34</sup>. في الشهر الاول بعام 2014 انخفض سعر المياه بنسبة 5% وحدد ل 9.05 شواقل<sup>35</sup> دون ضريبة اي 10.67 يشمل الضريبة. هذه التغييرات تشير الى ارتفاع بنسبة 100% بسعر المياه للمترمكعب خلال 3 سنوات.

بالاضافة الى ذلك, يمكن روية ذلك في الرسم البياني رقم 2, مقارنة بين تغييرات تكلفة المياه الخاصه بسكان القرى الغير معترف بها مقارنة بمواطنين اخرين, يبين الرسم بان سكان القرى الغير معترف بها تحملوا نتائج ارتفاع الاسعار اكثر من المستهلكين في المدن.

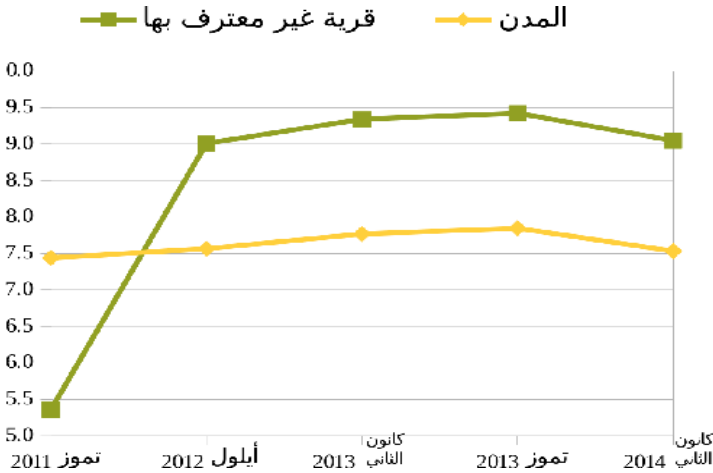
<sup>32</sup> كتاب أسعار المياه والصرف الصحي- أسعار لمستهلكي المزودين المحليين  
ورابطات المياه- 1.9.2011<http://www.water.gov.il/Hebrew/Rates/DocLib9/prices->  
1.9.2012.pdf

<sup>33</sup> كتاب أسعار المياه والصرف الصحي- أسعار لمستهلكي المزودين المحليين  
ورابطات المياه- 1.1.13<http://www.water.gov.il/Hebrew/Rates/DocLib1/prices->  
1.1.13.pdf

<sup>34</sup> كتاب أسعار المياه والصرف الصحي- أسعار لمستهلكي المزودين المحليين  
ورابطات المياه- 1.7.2013 [http://www.water.gov.il/Hebrew/Rates/DocLib1/water-](http://www.water.gov.il/Hebrew/Rates/DocLib1/water-prices-1.7.13.pdf)  
prices-1.7.13.pdf

<sup>35</sup> كتاب أسعار المياه والصرف الصحي- أسعار لمستهلكي المزودين المحليين  
ورابطات المياه- 1.1.2014  
<http://www.water.gov.il/Hebrew/Rates/DocLib1/prices-books-1.1.14.pdf>

## مقارنة تقلبات الاسعار



عموما، يدفع سكان القرى الغير معترف بها تعرفه "مستهلك غير مزود" والتي تعتبر الاكثر تكلفة من كل تعرفات المياه الاخرى المخصصة للمستهلك الفردي، المذكورة باعلانات سلطة المياه. للمقارنة، سعر المياه في المجلس الاقليمي يتوقف على 4.48 دون ضريبة وخدمات الصرف الصحي. سعر المياه في المدن يتوقف على 7.53 دون ضريبة ويشمل خدمات البنى التحتية والصرف الصحي.

على الرغم من الاسعار المرتفعة التي يدفعها سكان القرى الغير معترف بها فهم لا يحظون بالكثير من الخدمات الضرورية مثل المستهلكين الفرديين كالبنى التحتية، انابيب المياه، ومياه الصرف الصحي. 21.2% من مجموع سعر المياه الذي يجبي عبر شركات المياه

تخصص لتمويل "مركب التفعيل". هذا المجموع يدفع لتطوير وصيانة البنى التحتية للمياه الخاصة في الشركة. بالإضافة الى ذلك، 13.9% من مجموع الدفع مخصص ل"مركب لعلاج الصرف الصحي". اي 35.1% من الدفع المنتقل لشركة المياه يدفع من اجل خدمات الصرف الصحي والبنى- التحتية<sup>36</sup>. سكان القرى الغير معترف بها لا يحصلون على خدمات بنى تحتية او صرف صحي ابدًا، هم يركبون ويقومون بصيانه البنى التحتية والمجاري بانفسهم، وعلى الرغم من كل هذا هم يدفعون السعر الاكبر لتعرفة المياه.

سكان القرى الغير معترف بها لا يحصلون على بنى تحتية او صرف صحي، هم من يقومون بتركيب وصيانة مياه الصرف الصحي والبنى التحتية في القرى. ادارة وصيانة البنى التحتية في القرى بالإضافة الى مد انبوب من نقطة تزويد المياه الى القرية، نشر انابيب لكل بيوت القرية، مراقبة صلاحية الانابيب من اي انفجارات او اي سيول وتركيب ساعة للمياه بالإضافة الى خدمات الصرف الصحي كلها يوفرها سكان القرى بانفسهم. بالاساس عبر استعمال الحفر الامتصاصية. هذه العمليات تكلف كثيرا وسعرها يزيد كلما ابتعدت مسافة نقطة المياه عن القرية اكثر. هذه المدفوعات هي بالإضافة الى حساب المياه الباهظ الذي تتم جبايته من سكان القرى.

ما عدا ذلك حددت سلطة المياه حصص المياه حسب عدد الافراد في القطاع البيتي. ضمن الاصلاح حدد بان ٧ متر مكعب هي الكمية الادنى المخصصة للفرد في البيت. مما يعني بان كمية المياه للاحتياجات الاساسية ترتفع في القطاع البيتي حسب عدد الافراد اللذين يسكنونه. في الحالات التي تنحرف بها الكمية عند الكمية الاساسية، يرتفع سعر المياه ايضا. على عكس القرى الغير معترف بها، حيث لا يوجد حصص معينة او حسب عدد معين من افراد الاسرة، فمهما كان عدد افراد العائلة يتم تحديد سعر المتر مكعب لكل الفئة المستهلكة. يجدر التنويه بان الحديث يدور عن فئة كبر العائلة بها يقف على 6 اشخاص في المعدل. بناءا على ذلك اذ تم تحديد حصة مياه اساسية بسعر منخفض كان حساب المياه سيكون اقل تكلفة بكثير للعائلات.

### اسعار المياه في الشواقل, حسب مكان السكن:

نوع البلدة	ثمن كوب المياه للحد الأدنى من الكمية المعطاة (بدون ضريبة)	ثمن كوب المياه الذي يتعدى الكمية المعطاة (بدون ضريبة)	السعر يشمل التخيض للبنية التحتية لشبكة المياه	السعر يشمل خدمات صرف صحي
بلدية	7.53	12.12	يشمل	يشمل
مجلس أقليمي	4.48 <sup>37</sup>	8.76	يشمل	لا يشمل
قرية غير معترف بها	9.05	9.05	لا يشمل	لا يشمل





نقطة المياه في القرية المعترف بها رخمة. سكان القرى البدوية يدفعون سعر المياه الاعلى في اسرائيل للاستهلاك البيتي.

بالاضافة الى ذلك, في الالتماس الذي قدم عبر جمعية عدالة للائسئاف رقم- 5249/13<sup>38</sup> تم الادعاء بانه في نقاط المياه في القرى الغير معترف بها يوجد عدم ملائمة واضح بين ساعات قياس المياه التابعة لشركة "مكوروت", والتي عن طريقها يتم تحديد دفع حساب المياه, وبين ساعات المياه المركبة عند سكان القرى المقابلة لساعة

<sup>37</sup> السعر مأخوذ من القسم الثالث لاسعار سلطة المياه من 1.1.14, "اسعار المياه الموفرة من قبل مزودي المياه المحليين", من بند الاحتياج البيتي او كل احتياج آخر. تم تنزيل 18% لحسابه من غير ضريبة.

<sup>38</sup> محكمة العدل العليا 5249/13 أحمد الريادي ضد شركة "مكوروت".

"مكوروت" التي تبقى بمراجعة مع السكان بعد استهلاك المياه الخاصه بهم. ضمن الالتماس عرضت عدة امثلة تبين بان شركة "مكوروت" تلزم القرى ب 150-400 متر مكعب اضافية في الشهر. على سبيل المثال بايصال قرية وادي النعم قيس فرق 200 متر مكعب بين الساعات. هكذا خسارة تكلف الفئة 1872 شاقل مضافة الى المجموع المدفوع للمياه.

منذ نقطة البداية يتبين بان اهالي القرى الغير معترف بها يدفعون تعرفه المياه الاكبر في اسرائيل. لكن، سعر المياه ليس المحطة الاخيرة. تجدر اضافة مدفوعات انشاء البنى التحتية، سعر معالجة مياه الصرف الصحي التي تقع على عاتق الاهالي، عدا عن مئات المتر مكعبات المضافة والتي يتم قياسها بساعة شركة "مكوروت" نسبة للساعات التي يركبها اهالي القرى الاخرى. كل هذه المدفوعات تزيد سعر المياه النهائي بشكل كبير وتجعله اكبر سعر في كل اسرائيل.

## 6.2. حساب مجتمعي-جماعي

حسابات المياه العادية في اسرائيل، تسجل على الاغلب لكل بيت لوحده. على عكس هذا حسابات المياه الخاصة في سكان القرى الغير معترف بها هي جماعية لكل الفئة التي تستهلك المياه من ذات النقطة. عداد المياه الموجود تحت ادارة شركة "مكوروت"، موجود داخل منطقة تشمل نقطة المياه بجانب خط مواصلات رئيسي وليس

دائماً هذا الخط بجانب القرية. حساب المياه حسب هذا العداد، يسجل على اسم مسؤول المياه في القرية، ووظيفته جمع المال من باقي السكان الذي يتشاركون نفس الحساب ونفس نقطة المياه.

مسؤولية حساب وقطاع المياه في هذا المجتمع هي تطوعية يقوم احد سكان القرية باخذها على عاتقه. ضمن هذا العمل يوجد عدة مهام، ومنها تقسيم رسوم الدفع بين العائلات، جمع المال، الاشراف على بنى تحتيه سليمة لمنع خساره المياه، وتواصل دائم مع شركة مكوروت. شكل العمل يختلف من فئة لفئة وقد يصل لعشرات الساعات في الشهر.

حقيقة ان الجباية تتم بشكل جماعي، احيانا لقرية كاملة، وايضا كتابة حساب المياه على اسم شخص معين، تخلق جهد معين في العلاقة بين الرجل المسؤول عن الجباية وبين باقي السكان. الوضع الاقتصادي الصعب الذي تعاني منه عائلات عديدة في القرى الغير معترف بها وسعر المياه المرتفع يؤدي الى ان الكثير من العائلات لا تستطيع دفع الرسوم المترتبة عليها. الديون المترتبة على هؤلاء السكان من الممكن ان تؤدي الى قطع المياه عن كل القرية وهكذا يسجل دين شخصي على اسم مسؤول المياه. نتيجة الى ذلك يضطر مسؤول المياه لمواجهه مواقف معقدة. من جهة لا يرغب بمراكمة الديون على اسمه او لقطع المياه عن القرية ومن ناحية اخرى هو لا يرغب بان تقطع المياه عن عائلته او جيرانه. وفي العديد من المواقف

وحيث تقوم عدة بيوت بالاشتراك بنفس ساعة المياه. تخلق مشاكل معينة حول تقسيم الدفع بسبب الديون التي تخلقها اسعار المياه العاليه.

مشكله اخرى يواجهها السكان مع وسيلة الجباية الجماعية هي منع تخفيضت المدفع وحقوق المياه. قانون<sup>39</sup> شركات المياه, يجبر على توفير تخفيضات للمواطنين ذوي الاحتياجات الخاصة مثل الاعاقات او اصحاب مستوى معيشي متدني. بسبب حقيقة الدفع الذي يتم بشكل جماعي من كل سكان القرية, تسقط هذه الاحقية من ابناء القرى الغير معترف بها اللذين يناسبون هذه المعايير. ولذلك فهم يدفعون السعر الكامل.

#### ا.م. - الغره<sup>40</sup>

م. يسكن في قرية الغره التي تقع جنوبي شارع 31. خصصت للقرية نقطة اتصال مع شركة "مكوروت" على شارع 31 وتستخدم هذه النقطة 28 عائلة. تبعد نقطة المياه مسافة 7 كيلومترات عن القرية. اضطر سكان القرية لمد انبوب وحفره في الارض. بسبب طول البنية

<sup>39</sup> قرار لجنة المالية من يوم 04.03.14, قوانين رابطات المياه والصرف الصحي (تحديد المعايير للحاصلين على التخفيض في الدفع), آخر استطلاع: 06.04.14  
www.knesset.gov.il/protocols/data/rtf/ksafim/2014-03-04-01.rtf

<sup>40</sup> مقابلة مع م.أ. من سكان قرية الغرا, والتي جرت يوم 22.9.13

التحتية وهيكله المنطقة الجبلية, تكلفة مد البنية التحتية كانت مرتفعة جدا هذا عدا عن مدفوعات اخرى لصيانة وحماية صلاحية الانبوب من التسربات او الانفجارات. كلما كان طول مد الانابيب اكبر, كلما ارتفعت نسبة التسرب منه. "مره في الاسبوع اذهب على طول الانبوب لافحص اذ ما كانت هناك تسربات" يوصف م. جزء من عمله.

عداد المياه الخاص ب م. الذي تتم جبايته حسب تعرفه "مستهلك غير مزود" يصل الى سعر 20.000 كل شهر. في اليوم الثامن من كل شهر يصل حساب المياه الشهري, يقوم م. بتعليق الحساب على حائط دكان القرية ويطلب كل بيت بدفع حسابه الخاص. تجمع الاموال في الدكان طوال الشهر ثم يستلمها م. وينقلها لشركة مكوروت, م. مسؤول جمع المال يضطر للتعامل مع عدم تنظيم الدفع ومع عائلات لا تستطيع دفع المستحقات. "لكي تجمع المال يجب ان تكون شخص قوي" يقول م. "في حال لا يتم دفع المال, انا بنفسى اضطر لقرض المبلغ الناقص لكي نستطيع دفع كامل المبلغ, وحتى انني اضطررت احيانا لغلق حنفية المياه. حين يصل الامر الى المياه اتعامل كشرطي, قاضي, مدير حسابات, ورجل صيانة. انا اجتهد من اجل هذا الموضوع لايام كاملة خلال الشهر".



نظام المياه الخاص في قرية الغرة. سكان القرى الغير معترف بها يشتكون من فروقات كبيرة بين عداد المياه الخاص بشركة مكوروت وبين عداد المياه الشخصي.

## 7. سياسة المياه في القرى الغير معترف بها وحق الانسان في المياه-ملخص التقرير

مسح هذا التقرير مسألة اتصال المياه في القرى الغير معترف بها في النقب، عبر فحص المعايير الدولية التي يركز عليها حق الانسان في المياه. حق الانسان في المياه هو حق اساسي صاحب اهمية وجودية تضمن لكل انسان اتصال متاح مع المياه، بسعر مناسب وجودة آمنه للاستعمال. المواثيق الدولية تدقق على احقية الاقليات والسكان الاصليين الذين يسكنون بمناطق مبعده، بالمساواه بالاتصال مع المياه الصالحه للشرب. لكن عند الحديث عن مسأله المياه في القرى الغير معترف بها وكيفما وجدنا بالتقرير فان الحق للمياه غير متوفر ومتناول بايدي سكان القرى الغير معترف بها الذين يجدون صعوبه بتوفير مياه ملائمة لاحتياجاتهم.

مد نقاط المياه، الحاصل على اساس خطوط المواصلات الرئيسية في النقب، تضر بامكانية وصول سكان القرى الغير معترف بها الى مصادر المياه التي تتواجد بعيدا عن القرى. مما يعني ان مركب الحق في المياه يؤكد بانه يجب ان تتوفر لكل انسان امكانية اتصال مع نقطة مياه على بعد مسافة مناسبة. لكن امكانية مد المياه المتقلصة تجبر سكان القرى الغير معترف بها البعيدة عن خطوط المواصلات التي تتواجد بها نقاط المياه بنقل المياه الى القرية عبر مد بنى تحتية من على بعد. سكان قرية الغره التي قمنا بمقابلتهم، ينقلون المياه عن بعد ٧ كيلومترات من انبوب المياه.

عنصر مهم بحق الانسان للمياه, هو توفير مياه صالحة للشرب والتي تعمل حسب معيار الجودة التابع لمنظمة الصحة العالمية. في اسرائيل, مكتب وزارة الصحة هو الجسم المراقب لجودة المياه المستهلكة للشرب. على عكس ذلك المياه المستهلكة في القرى الغير معترف بها ليست تحت رقابة مكتب وزارة الصحة او كل جسم اخر, وبالعادة يتصل مكتب الصحة من هذه المسألة. فلا يقوم مكتب الصحة باستعمال ممتلكاته للقيام بفحص المياه التي تمر عبر الانابيب, ولا يقوم باخذ عينات من المياه المخزنة لمدته ايام في الصحاريح على الرغم من الاخطار الصحية المتسببة لكمية نقاط المياه القليلة وكمية المياه المتوفرة, ولا يقدم المكتب اي تخصيصات اضافية لنقاط المياه. بدلا من هذا, تمر المياه بطريق طويلة من نقطة المياه الخاصة بشركة مكوروت حتى وصولها الى المستهلك فائنا كل هذه المسافة تتدهور جودة المياه اثناء نقلها. هذا خلافا لمبادئ حق الانسان في المياه, تتصل الدولة من مسؤوليتها برقابة المياه وتعرض حياة سكان القرى الغير معترف بها للخطر.

عرض هذا التقرير ارتفاع كبير بتعرفة المياه "مستهلك غير مزود", الذي تتم جبايته من سكان القرى الغير معترف بها, احدى الفئات المستضعفة في المجتمع الاسرائيلي. هذه التعرفة هي الاكبر لكل المستهلكين في اسرائيل, منذ عام 2010 تضاعف سعر المياه بالمقابل لهذا الارتفاع لم يحدث اي تغيير او تطوير بخدمات المياه الموفرة لسكان القرى الغير معترف بها. شركة مكوروت لا توفر بنى



تحتية والانايب المتوفرة للسكان يتم مدها عن طريقهم بانفسهم .لا توجد انظمة صرف صحي وطريقه الدفع لشركة مكوروت لم تتغير مما لا يبرر الارتفاع الحاد بسعر المياه.

مقارنة بهذا يمكن رؤية ان تعرفه المياه للمستهلكين في المدن وسكان السلطات المحلية اقل من تعرفه القرى الغير معترف بها وتشمل ضمنها البنية التحتية وخدمات الصرف الصحي. رفع سعر المياه للفئات التي تعاني من اوضاع مادية صعبة, مثل المجتمع البدوي, يشكل بالواقع حاجز امام الوصول الى المياه. بند 44 في الملاحظة رقم 15 للجنة الحقوق الاقتصادية, اجتماعية, ثقافية للامم المتحدة للبت في الحق في المياه, ناقشت بشكل مباشر هذه المسألة واجبرت الدول على ضمان تعرفه مياه عادلة وملائمة لقدرات السكان المادية:

"Violations of the obligation to respect follow from the state party's interference with the right to water. This includes [...] Discriminatory or unaffordable increases in the price of water."<sup>41</sup>

مركب اخر في حق الانسان للمياه يجبر الدول على احترام الحق في

<sup>41</sup> U.N. Committee on Economic, Social and Cultural Rights. General Comment no. 15 (2002)

المياه كحق اساسي غير مشروط ويل يمنح الدول باستعمال حواجز للوصول للمياه كعقاب على انتهاك للقانون. مسألة المياه في القرى الغير معترف بها، تعرض حال مخالف لهذا. الانظمة البيروقراطية، لجنة المياه والمحكمة، قاموا بربط الحق في المياه بالنقاش الدائر حول صراع الاراضي بين البدو والدولة وتنظيم توطين البدو في النقب، ضمن النقاش القضائي، في التماس ابو مساعد، برر القضاة اشراك موضوع تنظيم توطين العرب البدو في النقب اثناء البت في قضايا مد القرى بالمياه، بهذه الطريقة قام القضاة باعطاء الحرية للاجسام البيروقراطية العاملة في قضايا المجتمع البدوي في النقب، مثل لجنة المياه والسلطة لتنظيم توطين البدو في النقب "التي تعمل حسب اعتبارات لا تتعلق بمسألة المياه، باعطاء او منع الاتصال مع المياه. مما يختلف مع مبادئ حق الانسان في المياه".

مع لفت الانتباه لسياسة متبعة منذ عدة سنوات لتمدين وتركيز المجتمع البدوي في البلدات المخططة ومثلما يتبين اليوم بخطة تنظيم توطين البدو في النقب (مخطط برافر)، اعطت المحكمة الضوء الاخضر لممثلي الدولة بتفعيل موضوع المياة كاداة ضغط على السكان لكي تجبر السكان على تنفيذ خطة الدولة التي تجبرهم في الغالب للتنازل عن اراضيهم التاريخية وترك قراهم. كندعيم لهذا التفسير، يمكن الاطلاع على الموافقات القليلة التي توافق عليها لجنة المياه لسكان القرى الغير معترف بها، والتي تقف على نسبة 10% من كل الطلبات التي قدمت.

امكانية الوصول للمياه هي وجودية واسباسية. المياه هي مصدر الحياه. مورد لا بديل له قيمته مكلفة ويكون تحت ادارة الدولة من اجل مصلحة مواطنيها. استعمال المياه لتنفيذ سياسة التوطين, هدم قرى, واخلاء المجتمع, غير مقبول ومرفوض. عندما تقوم الدولة بوضع موضوع المياه كشرط لتنفيذ مصالح لا علاقة لها في موضوع المياه, تعرض حياة السكان الى الخطر, تقوم بالتمييز وتعمل خلافا للمبادئ الليبرالية والديمقراطية وخلافا للاخلاق الانسانية الاساسية.

في قرار الحكم الصادر باستئناف ابو مساعد تم الادعاء, بان حق الانسان في المياه كيف ما وردت في الوثيقة للحقوق الاقتصادية, الاجتماعية, الثقافية, لم تتلقى حتى الان غطاء قانوني في اسرائيل, ولكن لتوريدها قيمة موجهه في التشريع. ولكن اذ وضعنا مضمون الوثيقة ومبادئها امام الواقع في القرى الغير معترف بها والتي جزء منها مذكور في هذا التقرير, نستطيع ان نرى بان الدولة تنتهك غالبية مبادئ الوثيقة ومسؤوليتها لتنفيذ الحق في المياه. في كل ما يتعلق بالمجتمع البدوي لا تقوم دولة اسرائيل باحترام الحق في المياه, بل على العكس, هي تمنع من سكان القرى امكانية الوصول الى المياه, وتصعب عليهم الاتصال مع نقطة مياه وترفع يدها عن مسؤوليتها وواجباتها لتنفيذ هذا الحق.

## 8. توصيات

- على الدولة اعطاء الاوامر لربط المجتمعات الغير موصولة بالمياه وتخفيف استعمال طرق بديلة مثل صهاريج المياه.
- على سلطة المياه تحديد تعرفه مياه واقعية وعادلة للقرى الغير معترف بها، والتي تعطي الاهتمام للخدمات الجزئية المزودة عن طريق شركة مكوروت والمدفوعات الصادرة من قبل السكان.
- على مكتب وزارة الصحة القيام بفحوصات عديدة والقيام بمتابعة فعالة لجودة المياه المستهلكة في القرى الغير معترف بها.
- على شركة "مكوروت" بناء قائمة مفصلة عن السكان اللذين يستخدمون نقاط المياه، وعليها تحديد الحالات التي يوجد لافرادها احقية في التخفيض من تعرفه المياه مثل كل بلدة في اسرائيل.
- على شركة "مكوروت" القيام بفحص شامل ومفصل للادعاءات المتكررة من قبل السكان حول الفروقات بين عداد المياه الخاص بشركة مكوروت مقارنة بعدادات المياه الخاصة التي يتم تركيبها عن طريق السكان انفسهم.
- على السلطات الفصل التام بين تخصيص المياه ومواضيع اخرى، خاصة موضوع الاراضي.
- يجب استكمال السابقة القانونية من استئناف ابو مساعد، والتي ترى بحق الانسان في المياه شرط لتنفيذ قانون اساسي: كرامة الانسان وحرية، عبر تشريع هذا الحق في دفتر القوانين، بالتائم مع ملاحظة رقم 15 للجنة الحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والتربوية.

كتابة وتجميع مواد:  
اوري طرابلوس

تصميم فني:  
يوسف مكيتون

ترجمة للعربية:  
دعاء الزبارقة

تحرير وتدقيق:  
راتب ابو قرينات

تصوير:  
مجموعة عاملي منتدى التعايش السلمي  
(الا اذا ذكر مصدر اخر)

[www.dukium.org](http://www.dukium.org)

[info@dukium.org](mailto:info@dukium.org)

Cell: 050-770-111-8 / 050-770-111-9

Fax: 08-648-38-04

P.O.B. 130 Omer, 84965

